

ما مدى صلاحية الرد الأمني على المشكلة الاجتماعية في مصر؟

هبة ربيع

جريدة النهار اللبنانية – الأحد 11 أيار - 2008

تصاعدت الاحتجاجات العمالية المصرية المطالبة بزيادات في الأجور في الفترة الأخيرة حتى أدت إلى إضراب عام شامل في 6 نيسان الماضي، وقد بلغت الاحتجاجات العمالية في عدد من المصانع والقطاعات خلال العام الماضي 283 احتجاجاً ما بين إضراب وتظاهرة واعتصام - وفقاً لتقرير مركز الأرض - لكنها المرة الأولى منذ انتفاضة الخبز في كانون الثاني 1977 التي يترافق فيها الإضراب السلمي مع حدوث أعمال تخريبية، وهو ما أدى إلى رد فعل أمني عنيف بدأ باعتقالات واسعة كان آخرها اعتقال 50 شخصاً قبل ثلاثة أيام. رد الفعل الأمني حيال قضية عمالية بالأساس يثير تساؤلات حول مساحة صلاحيات الأجهزة الأمنية المصرية، وقدرتها على التعامل مع المشكلات المدنية، وهل تؤدي زيادة السلطة الأمنية إلى عسكرة الدولة وإضعاف مؤسساتها المدنية؟ وهل يؤدي الإفراط في استخدام العنف الأمني - إلى رد فعل عنيف بالمقابل وبالتالي تتعقد المشكلة بدلاً من حلها. طرحنا أسئلتنا على الدكتور محمد عبد السلام الخبير بوحدة الدراسات العسكرية بـ"مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" فأجابنا بما يلي:

اللجوء للأجهزة الأمنية في حل قضية مدنية بالأساس ألا يمثل عسكرة للدولة وإضعافاً لمؤسساتها المدنية؟

- المشكلة في مصر أن الدولة أقوى من المجتمع على عكس لبنان مثلاً، المجتمع هناك أقوى من الدولة، والدليل على ذلك أن الدولة في لبنان مازالت مستمرة وقائمة رغم عدم وجود رئيس جمهورية لفترة طويلة. في مصر هناك وزارات سيادية عليها الحفاظ على الأمن منها جهاز المخابرات، مهمتها جمع معلومات والتعامل مع الأخطار الداخلية والخارجية. الداخلية مهمتها الحفاظ على النظام العام والاستقرار السياسي، والخارجية مهمتها خلق بيئة إقليمية أقل إفراساً لمصادر التهديد من خلال إجراء الاتصالات بدول الجوار والتعاون معها. في أحيان كثيرة يكون للمشاكل التي تهدد الأمن القومي جذور يمكن التعامل معها على نحو غير آمن. الإرهاب مثلاً له جذور فكرية ودينية على وزارة الأوقاف أن تتعامل معها، لكن عندما تصبح المشكلة خطراً يهدد الأمن القومي يجب التعامل معها أمنياً.

لكن أحياناً يؤدي تركيز السلطة في يد الأمن وإطلاق يده للتعامل مع كل المظاهر الاحتجاجية، إلى تصاعد العنف مثل ما حدث في 6 و7 نيسان الماضي؟

- هناك احتجاجات مرتبطة بحركات سياسية غير حزبية مثل "كفاية"، وهي حركة لا تشكل تهديداً أمنياً؛ بالعكس طوال أربع سنوات لم تفعل الحركة أكثر من التظاهرات ورفع شعارات سياسية (لا للتمديد... لا للتوريث) لا أحد يفهمها في الشارع، وليس لديهم هدف واضح يريدون الوصول إليه مما أدى لتحولها إلى "حركة ضمير" بحسب

تعبير أعضاء الحركة أنفسهم، والى حركة في الشارع شكلها أكثر ديموقراطية. أما الاحتجاجات الاجتماعية للعمال والفلاحين والموظفين فلها ثلاث سمات أساسية: أولها أنها مرتبطة بمصالح ومطالب فئوية مثل تحسين الأجور والمعاشات وظروف العمل، إنها حركات لا تقبل استغلالها سياسياً، وهي غالباً غير مسيئة، إنها حركات تقبل التفاوض والحلول الوسط.

أحداث 7,6 نيسان لم تكن مجرد احتجاجات عمالية لذلك كان التواجد الأمني كثيفاً لمواجهة ظاهرة جديدة هي حركة الجيل الجديد (بتوع النت) والمشكلة أنهم عناصر غير منظمة، ولا نعرف ما الذي ينوون فعله. وهي عناصر لا تتفاوض ولا تقبل حلولاً وسطاً لأن ليس لها هدف واضح أساساً إنما الاحتجاج من أجل الاحتجاج. المشكلة في هذه الظاهرة أن يكون هناك تحريض على استخدام العنف مما يؤدي الى فوضى وتوتر مزمن، خاصة أن ثقافة الاحتجاج غير متأصلة في المجتمع. فلا يعرف كثيرون الفرق بين الإضراب والاعتصام، ورأيي أن "الهيصة" التي صاحبت الدعوة الى إضراب 6 نيسان كانت السبب في أن تقديرات الأجهزة الأمنية كانت أقل دقة.

كيف تفسر زيادة القبضة أو الشدة الأمنية في الفترة الأخيرة ؟

- في الفترة الأخيرة زاد عدد الإضرابات والاحتجاجات في الداخل فضلاً عن حالة عدم استقرار النظام الإقليمي في العراق والسودان وفلسطين والصومال ولبنان، ما أدى الى حمل زائد على الأجهزة الأمنية التي تريد تحقيق أقصى درجة من الانضباط، ومنع أي فوضى حتى لا يتهمها أحد بالتقصير. هذه الحساسية العالية أدت الى مبالغة في رد الفعل الأمني تذكرنا بما حدث عند تطبيق قانون الاشتباه، لكننا ما زلنا دولة مدنية غير بوليسية مقارنةً بأوضاع دول كثيرة في المنطقة. أحياناً يحدث أخطاء أو تجاوزات لكن النظام الأمني يستعيد توازنه ويتعلم من أخطائه.